|  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- |
| **كلية الادارة والاقتصاد** | | | | College Name |
| **محاسبة** | | | | Department |
| **خمائل إبراهيم شاكر** | | | | Full Name as written in Passport |
|  | | | | e-mail |
| **Professor** | **Assistant Professor** | **Lecturer** | **Assistant Lecturer** | Career |
| PhD | | Master | |  |
| **مسؤولية إدارة الشركة عن الالتزام بفرض الإستمرارية عند إعداد بياناتها المالية((بحث تطبيقي في عينة من الشركات المساهمة المختلطة))** | | | | Thesis Title |
| **2012** | | | | Year |
| **يهدف هذا البحث الى بيان أثر فرض الاستمرارية في التطبيقات المحاسبية المختلفة لتقديم نظرة صحيحة وصادقة عن نتيجة النشاط والموقف المالي، فضلا عن تحديد مسؤولية ادارة الشركة في الالتزام بفرض الاستمرارية عند اعداد بياناتها المالية ، وتوضيح مفهوم التكامل بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي، وبيان أهميته وفائدته على عمل كل من المدقق الداخلي والمدقق الخارجي، وكذلك على الشركة محل التدقيق .**  **ويروم هذا البحث إعداد برنامج تدقيق داخلي متضمنا مجموعة إجراءات تدقيقية للتحقق من استخدام الادارة لفرض الاستمرارية في اعداد بياناتها المالية .**  **ولتحقيق ما تقدم من اهداف فقد اتجه البحث في جانبه النظري الى توظيف وجهات نظر مختلفة لعدد**  **من المؤلفين والباحثين، في حين سعى البحث في جانبه التطبيقي لعدد من الشركات المساهمة المختلطة الى توضيح مدى التزام إدارة الشركة بفرض الاستمرارية في اعداد بياناتها المالية ووفقا للمعايير الدولية والمحلية والأنظمة والقوانين ممايؤدي الى اعطاء نظرة صحيحة وصادقة عن نتيجة النشاط والموقف المالي.**  **وقد سجل البحث استنتاجات عدة في جانبيه(النظري والتطبيقي) من ابرزها أن فرض الاستمرارية من الفروض المحاسبية الاساسية ترتكز عليه العديد من المبادئ المحاسبية وان توفره له اثار مهمة في اعداد البيانات المالية حيث يوفر شروط القياس السليم والوضوح في عرض تلك البيانات ، علاوة على ذلك تتضمن القاعدة المحاسبية رقم (6)بشأن الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالبيانات المالية والسياسات المحاسبية الصادرة عن مجلس المعايير المحاسبية والرقابية / جمهورية العراق , الاطار العام لما ينبغي الافصاح عنه من معلومات في البيانات المالية التي تعدها كل من منشات القطاع الاشتراكي ، شركات القطاع المختلط ، الشركات المساهمة العامة والخاصة ، فروع الشركات والمؤسسات الاقتصادية الأجنبية العاملة في العراق .**  **وفي ضوء ما ثبت من إستنتاجات، قدم هذا البحث عددا من التوصيات من اهمها ضرورة قيام مجلس المعايير المحاسبية والرقابية في جمهورية العراق بدراسة امكانية اصدار دليل تدقيق داخلي محلي يتضمن الارشادات والاجراءات الواجب اتباعها من قبل المدقق الداخلي لتقدير مدى قدرة الشركة على الاستمرار وبيان الرأي بشأنها عند اعداد بياناتها المالية .** | | | | Abstract |